لمن قال بكره لما فيه من عود الرائحة الكريهة عليه لان ذلك لا يقتضي الكراهة

صلب بضم الصاد المهملة واسكان اللام اج لماذكر اي لخوف

دير الرشاش فهو راجع لجزء ما علل به من قوله اذ قد تهب الخ كان

يبول قايما فلا تصدقوه اي من قال كان عادته صلى الله عليه وسلم

البول قايما فلا تصدقوه فلا ينافي ما في الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم

اتى سباطة قوم فبال قايما والسباطة كالكناسة لفظا ومعنى

يسراه سواء في البول والغايط خلافا لبعضهم لكن هذا في حق القاعد

اما القايم فيخرج بينهما ويعتمد عليهما على المعتمد خلافا للقول

وبيلمه بضم اوله من اسبل في المفتعل بفتح السين اي محل اغتسالهم

قال اي ان كان مملوكا له او مباحا والا حرم وعند قبر الخ اي ويكره

عند الخ ان يحرم عند قبور الانبياء بل ربما يكون ذلك كفرا ان قصد

ويحرم على القبر اي فيما يحاذي الميت ولو غير بين وشهيد قال

وكذا اي يحرم البول في اناء في المسجد وان امن التلويث بخلاف

نحو الفصد للعفو عن جنس الدم قال عند انقطاعه اي بول

يحصل من حصل المضعف لقوله صلى الله عليه وسلم الخ علة

للوجوب المنفي وقوله لان الظاهر الخ علة لنفي الوجوب فانه

عامة اي جميع ويكره حشو الخ ويجب في حق السلس واطالة

مكثه اي بلا حاجة تم بسم الله اي ولا يزيد الرحمن الرحيم ومن

الاداب ما قاله المحب الطبري تفقها ان لا ياكل ولا يشرب ومنها ان لا

يستاك لانه يورث النسيان ثم الروض لطيفة حكي ان شخصا

من الاعراب جلس لقضاء حاجته وكان معه طعام فصار ياكل من

الطعام ويقضي حاجته وينهى ما عليه من الثقل فرآه انسان فصار

ينظر اليه ويتعجب منه فقال له الاعرابي اتعجب من شخص يدخل

طيبا ويخرج خبيثا ويثقل عدو امرحومين لذة الخ اي لذة اصله

الماكول وكذا ما بعده

فصل في نواقض الوضوء

في بيان

في بيان ما ينتهي به الوضوء اي انتهاء مدة طهارته وتعبيره اولى

من تعبير المتن اذ النقض رفع الشيء من اصله ويلزم عليه بطلان

العبادة الواقعة حال وضوئه لرفعه من اصله اه ج واعترض

قال التعبير بما ينتهي به الوضوء يفيد بانه قاصر اذ لا يشمل الحدث

الثاني ولا الثالث مثلا فانه لم ينته به الوضوء بل انتهى بالاول مع ان

عدم الطهارة اصل في الانسان فالطفل الذي لم تسبق له طهارة

لا يقال في حدثه انتهت به طهارته واجاب بان المراد من شانه

ذكرا ومالوكان الخ لان مفهوم قول المنهاج الخ لو قال لان الثاني

هنا من افراد الثالث الذي هو زوال العقل وانما افرده لمكان الرخصة

فيه لكان انسب بل هو المتعين اذ ما ذكر لا يفيد اسقاطه تامل قول

الا نوم ممكن مفهومه ان نوم غير الممكن ناقض فمن ثم هاربعة

استثنى من الثاني وهو زوال العقل اي الشعور نوم الممكن فلا

ينقض به والمصرح اخذ مفهوم هذا المستثنى فعده ناقضا اخر

حيث قال الثاني النوم على غير هيئة المتمكن اي فينتقض واستعمل

الثالث وهو زوال العقل في حقيقته لا مطلق زوال الشعور الصادق

بالنوم وعلة النقض الخ صوابه ان يقول واختصاص النقض

بها غير معقول المعنى او تعبدي اذا ثبات علة غير معقولة غير

معقول فتامل قال وحاصل الاعتراض على الشيخ بان فيه تناقضا

وقد يقال ان فيه اشارة الى ان غير معقول المعنى له علة في الواقع

وانما نطلع عليها غير معقولة المعنى من وضع الظاهر موضع

المضمر فان العلة والمعنى والحكمة الغاضة مترادفة معناها واحد

فلا يقاس عليها غيرها اي نوع اخر فلا ينزاد على الخمسة سادس كلمس

الامرد وان قيس على جزييها تها كما قاسوا على النوم الجنون والاغماء

ولا يمس الامرد الحسن اي لا ينقض به ولكنه حرام وان لم تكن شهوة كما

هو ظاهر كلام م رحيث قال وحرج بالنظر المس اي للامرد فيحرم وان حل